

وفي رواية عن علي بن محمد الأربعة، أبي، ومعاذ، وزيد بن ثابت، وأبو زيد
 . وفي رواية أخرى وأبو الدرداء، قلت. أما الرواية الأولى فللمتأخرين
 لعدم الحرفين. وأما الرواية الثانية فلا يصح حملها على ظاهرها
 لا يتفاضل بينه ذكر فلا بد منه تأويل بأنه لم يجمع بوجهه قراءة أو لم
 يجمع تلقيا عنه حول الله أي شافه من صلى الله عليه وسلم أو لم يجمع
 عنده شيئا بمعنى كالماترله حتى تكامل نزوله إلا هو لا أنتي. ولعله
 لما قصد تأويل حديث أنس ورفع الثاني الظاهري بينه وبينه ما ذكر
 مجرد بيانه الواقع لا دفع ما عساه أنه يقال كيف يحصل التواتر على
 رواية الحرف في حديث أنس المذكور. وقد قطع القاضي أبو بكر بعدم ثبوت
 الأربعة وتوقف في الختم لأنه الصحيح أنه شرط التواتر مجرد عددي في
 العلم لا تعيينه خلافا لمه عينه ستة أو اثني عشر أو عشرة أو أربعة
 أو بعمية. وهو على الرواية المذكورة متحقق بلا تراخ. فإنه الصحابة
 الذين هم الغاية القصوى في الذكر، والفظنة بما سده الصدائغ والثقة
 وكانت الصحابة رضي الله عنهم يكتبونه آيات القراءه في الرقاع جمع رقعة
 بالضم وهي الخرقه والقطعة منه الأدم. واللائف جمع كنف. والمراد
 عظمه المنبط كاللوع. والاضلاع جمع ضلع بكسر الضاد واللام تقع في
 لغة الجواز وتسكنه في لغة تميم. والاضلاع عظام الجنبية. والمصعب
 جمع عيب. وهو الفصل العريض من جريد النخل. والخفاف جمع خففة
 الصحاف وصحفة الحجر العريض الأبيض. وكانوا يكتبونه في هذه الأشياء
 ونحوها لأنه الورق لم يكن حينئذ. ويؤيده ما روي أنه لما نزل قول

كتاب في معرفة الرجال

957

Saud University